



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

أنشطة

المجلس القومي لحقوق الإنسان

الفترة من يناير حتى 31 مارس 2023

سحر ربيع



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠١-١٧

القومي لحقوق الإنسان يفتتح الملتقى الخامس عشر لمنظمات المجتمع المدني

إفتتح المجلس القومي لحقوق الإنسان صباح اليوم الملتقى الخامس عشر لحقوق الإنسان لعام ٢٠٢٣ بمقر المجلس بحضور نيفين القباج وزيرة التضامن الإجتماعي ، طارق رضوان رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب ، ود. طلعت عبد القوي رئيس الإتحاد العام للجمعيات .

وأفتتحت أعمال الملتقى د. مشيرة خطاب رئيسة المجلس والتي أكدت على أن الملتقى يعد واحد من أهم الفعاليات التي يحرص المجلس منذ إنشائه على تنظيمها سنوياً ،



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

وترجع أهميته هذا العام لأنها المرة الأولى التي يعمل فيها المجلس من خلال إستراتيجية وطنية لحقوق الانسان تحمل إرادة سياسية ورؤية حقوقية ثابتة للرئيس عبد الفتاح السيسي الذي أخذ على عاتقه دعم مسيرة حقوق الإنسان البازغة والتي تحتاج إلي تكاتف كافة أجهزة الدولة في شراكة حقيقية وفعاله وشفافة مع منظمات المجتمع المدني التي تلعب دوراً محورياً في نشر ثقافة حقوق الإنسان ورصد ومراقبة التنفيذ .

كما أكدت خطاب على أهمية الملتقى لتقييم إنجازات عام المجتمع المدني والبناء عليها والتعامل بجديه وشفافيه مع التحديات.

فيما أعربت الوزيرة نيفين القباج أن مختلف جهود وبرامج الوزارة تمثل المحاور الأساسية لحقوق الإنسان مثل حق الأطفال في حق الحماية من كافة أشكال الإهمال والإساءة والعنف والإستغلال ، وفي رعاية أسرية بديلة ، وحق ذوي الإعاقة في التأهيل والدمج في المجتمع ، وحق المسنين في الرعاية الإجتماعية والتأمينية والصحية ، وحق الأسر الفقيرة والأولى بالرعاية في الحماية الإجتماعية المتكاملة بما يشمل الدعم النقدي والسكن الآمن والمرافق والدعم الغذائي والتأمين الصحي ، وحق الحماية من ختان الإناث والزواج المبكر والاتجار بالبشر وغيرها من الحقوق التي تتبناها الوزارة.

فيما أعرب د. طلعت عبد القوي عن أهمية دور الجمعيات الأهلية في الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وأن إطلاق الرئيس عبد الفتاح السيسي عام ٢٠٢٢ عام لمؤسسات المجتمع المدني يُعد بمثابة رسالة واضحة من أجل العمل وتشجيع الجمعيات الأهلية ، وأن عام ٢٠٢٣ لمواصلة تنفيذ المشروعات الحالية.

وأوضح النائب طارق رضوان رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب أن المجتمع المدني أصبح له دور كبير وفاعل في خدمة التنمية الشاملة في جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية في ظل التحولات الإيجابية التي انتقلت مع إصلاح تشريعات العمل الأهلي وتبني الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠١-١٧

القباج وخطاب يوقعان بروتوكول تعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي لحقوق الإنسان حول " تعزيز مسيرة حقوق الإنسان وبناء القدرات "

وقعت السيدة نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي، والسفيرة مشيرة خطاب رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان بروتوكول تعاون مشترك لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان وبناء القدرات، وذلك انطلاقاً من دور الوزارة في توفير الرعاية المتكاملة والتنمية والحماية الاجتماعية للمواطنين المستحقين دون تمييز، وكذلك دورها فيما يخص الحقوق المدنية والسياسية مثل الحق في تكوين الجمعيات الأهلية، أو ما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ويهدف البروتوكول إلى إعداد بحوث مشتركة وتنظيم وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل حول حقوق الإنسان الأساسية والحريات العامة ودراسة الظواهر الاجتماعية التي تظهر في المجتمع المصري والتصدي لها، مثل ظاهرة العنف وجرائم القتل وخطاب الكراهية .

وانفق الطرفان علي عقد برامج تدريبية بمحافظات (القاهرة، والإسكندرية، وبورسعيد، واسوان، والبحر الأحمر، والمنيا).



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

وأكد الطرفان على أهمية تبادل الرؤى حول القضايا الاجتماعية المؤثرة في المجتمع والبحث عن أنسب الحلول لها من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان واحترام الاختلاف والتعددية ومبادئ المواطنة وفق الدستور المصري والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وسوف يتم إدارة البروتوكول عن طريق لجنة مشتركة من ممثلي الطرفين تجتمع مرة على الأقل كل شهر، على ان تختص بوضع الأطر للتعامل بين الطرفين والجمعيات الأهلية والمؤسسات باعتبارها من الجهات الشريكة، وكذلك الفئات المستهدفة من المبادرات الرئاسية، وذلك لضمان تنفيذها بطريقة تضمن تنفيذ فعال لحقوق الإنسان، وكذلك وضع الخطة التنفيذية والتصديق عليها من الطرفين، ووضع خطة الإعلان عن الأنشطة محل هذا البروتوكول ومتابعتها، وإعداد التقارير الدورية عن سير العمل ورصد الإنجازات، ووضع الآليات والالتزامات المالية الخاصة ببروتوكول، وتذليل أية عقبات أو مشكلات تواجه تنفيذ أحكام البروتوكول.



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠١-١٩

ندوة بالقومي لحقوق الإنسان تدعو إلي الاسراع بإصدار قانون المسئولية الطبية وإجراء حوار مجتمعي بشأنه

في إطار اهتمام المجلس القومي لحقوق الإنسان بانفاذ حقوق الانسان المصري، واتصالا بالحق في الصحة وفي ظل ما استهدفته (الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان، نظم المجلس القومي لحقوق الانسان تنظيم حلقة نقاشية بعنوان "حقوق الاطباء والمرضى بين التشريع والممارسة". بحضور الدكتور أشرف حاتم رئيس لجنة الصحة بمجلس النواب ووزير الصحة الأسبق، الدكتور حسين خيرى نقيب أطباء مصر، الدكتور جمال أبو السرور استاذ طب الازهر والرئيس الأسبق للاتحاد الدولي



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

للنساء والتوليد ، والمستشار محمد سمرة رئيس الاستئناف وعضو قطاع التشريع
بوزارة العدل.

وقد افتتحت أعمال الحلقة النقاشية مشيرة خطاب رئيسة المجلس القومي لحقوق
الإنسان والتي أكدت في كلمتها أن الحق في الصحة، والحق في الحصول على اعلي
مستوي ممكن من الجودة للخدمات الطبية و الرعاية الصحية المتكاملة تنطلق مثل
سائر حقوق الانسان، من الحق في الكرامة الإنسانية حيث ترتبط الصحة بالإنسان
ارتباطاً وثيقاً، لأنها تمكنه من أن يعيش حياة سليمة وكريمة وشدت خطاب علي أهمية
صدور قانون المسؤولية الطبية وأن يكون هناك حوار مجتمعي شفاف حول القانون.

وقد خرجت الحلقة النقاشية بمجموعة من التوصيات تخص قانون المسؤولية الطبية
حيث اشارت الي ضرورة تحقيق التوازن بين حقوق الأطباء وحقوق المرضى، بحيث
يحفظ حق المواطن في الحصول على الرعاية الصحية المتكاملة، كما يحفظ حق
الطبيب في القيام بواجبات عمله في جو من الهدوء والطمأنينة وتؤدي الى تحسين
العمل بالمنظومة الصحية، وذلك بالوصول الى مواد توافقية فيما يخص مواد القانون
الآتية: ١- المادة ٢٣: تقنين عقوبة الحبس للأطباء في اضيق نطاق إذا كانت هناك
شبهات جنائية أو عمل دون ترخيص أو تعمد الإضرار. ٢- المادة ٢٣: إعادة النظر في
قيمة الغرامات الطبية حيث انها مبالغ فيها ٣- إضافة مادة تختص بالتزامات المنشأة
الطبية مع فرض العقوبات على المنشأة الطبية حال إخلالها بتطبيق المعايير الطبية
والمهنية الواجبة. ٤- المادة ٢٢: إلغاء عبارة) مع عدم الإخلال بأي عقوبة منصوص
عليها في أي قانون آخر أشد.. (٥- النص صراحة على تشكيل اللجان الفرعية
واختصاصاتها وتنظيم عملها حيث انها ستكون فعليا الجهة التي ستقوم بنظر
التحقيقات ٦- المادة ١٢: ان يكون التقرير الصادر من هيئة تقرير المسؤولية الطبية
أحد المستندات اللازمة للتقاضي ٧- ان لا يتم اتخاذ أي اجراء قانوني مع المشكو في
حقه الا بعد اصدار "اللجنة الطبية العليا" تقريرها (القاء القبض على الطبيب، او
الحبس على ذمة التحقيق او تجديده،)....

وفيما يخص التوصيات بشأن تدريب الأطباء ورفع كفاءتهم، نصت التوصيات علي
أن:-



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

- الهدف هو تقديم التعليم الطبي الجيد والتدريب التخصصي على أفضل مستوى حفاظًا على مستوى الطبيب المصري ليكون دائمًا في المقدمة.
- النهوض بالتدريب المهني والتعليم الطبي المستمر.
- وضع البروتوكولات الاكلينيكية الموحدة بشأن الممارسات الجراحية والطبية الجيدة وتكون متاحة في كل المستشفيات ومراكز العلاج وملزمة للأطباء، وذلك بغرض توحيد الممارسات الطبية بمصر.
- يجب أن يكون يتمتع جميع الأطباء الممارسين بغطاء تأميني ضد الاتهام بأخطاء طبية.
- يجب أن تكون هناك ارشادات حول التعامل مع شكاوى المرضى في جميع المستشفيات مع توفير القدرة على تقديم تعويض مالي إذا ثبت وجود اهمال او خطأ طبي.
- تدريب الأطباء وزيادة وعيهم بالتسجيل الطبي واسس كتابة التقارير الطبية.

وفيما يتعلق بالتوصيات التي تخص حقوق المرضى فقد ركزت علي:-

- وضع مواد واضحة بالقانون للنص على حقوق المريض مثل الموافقة المستنيرة ومعرفة خطة علاجه، وعدم افشاء اسرار المريض.
- توفير مواد كتابية او مرئية معتمدة لتبصير المريض بالمرض وتبعياته وعلاجه.
- توافر نماذج واضحة للموافقة المستنيرة والموافقة على التدخلات الطبية والجراحية بصورة يسهل على المريض او من ينوب عنه فهمها التوعوية المجتمعية
- وفيما يتعلق بدور وسائل الاعلام:- مناقشة القضايا الهامة بموضوعية والبعده عن اثاره الرأي العام ضد الأطباء بدون توخي الدقة في القضايا المثارة إعلاميا حيث ان هذا يؤدي الى ما يسمى بالطب الدفاعي، أي أن بعض الأطباء قد يمتنعون عن التدخل السريع الناجع في الحالات المعقدة التي تكون نسبة نجاح علاجها ليست كبيرة، خوفا من تعرضهم للحبس وبالتالي فإن النتيجة السلبية سوف تعود على المريض.
- توفير وثيقة دليل عن حقوق المريض وحقوق الطبيب وواجباتهم.



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

- - توفير ارشادات واضحة للشرطة عند التحقيق مع طبيب متهم بارتكاب أخطاء مهنية وما هي الظروف التي يمكن ان تقيد حرية الطبيب المعني للتحقيق معه و الفترة الممكنة.

وقد شارك في اعمال الحلقة النقاشية أعضاء لجنة الصحة في مجلسي النواب والشيوخ، وممثلي وزارة العدل وممثلين عن نقابة الاطباء ووزارة الصحة والهيئة العامة للمستشفيات التعليمية و الطب الشرعي، ولفيف من أساتذة القانون و الاستاذة الاطباء من الجامعات والهيئات الطبية المختلفة مثل جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية والازهر والمنصورة والزقازيق ودمياط والمستشفيات العسكرية ومستشفيات الشرطة، بالإضافة الى منظمات المجتمع المدني.



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠١-٣١

السفيرة مشيرة خطاب تلتقي محافظ دمياط وتستعرض جهود تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

استقبلت محافظة دمياط وفد من المجلس القومي لحقوق الإنسان برئاسة السفيرة مشيرة خطاب رئيسة المجلس وشملت الزيارة عقد ندوة تحت عنوان " تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان " بالتعاون مع وحدة حقوق الإنسان بالمحافظة .

وقد استقبل وفد المجلس الدكتورة منال عوض محافظ دمياط واللواء محمد همام سكرتير عام المحافظة ، وأعضاء مجلس النواب ، والمجالس النيابية ، ورؤساء الأجهزة التنفيذية بالمحافظة، جاء ذلك في إطار متابعة المجلس لجهود تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ، ونشر وتوطيد مفاهيم حقوق الإنسان في محافظات مصر .



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

في بداية اللقاء رحبت محافظ دمياط بالسفيرة خطاب ووفد المجلس، و أعربت عن تقديرها للجهود التي حققتها المجلس تحت قيادتها لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان ، مؤكدة تطلعها لتحقيق المزيد من التعاون مع المجلس لدعم هذا الملف في إطار اهتمام المحافظة بالعمل على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

ومن جانبها عبرت رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان عن تقديرها لجهود محافظ دمياط في كافة المجالات ودعمها الكبير لملف حقوق الإنسان، مشيدة أيضاً بما حقته المحافظة تحت قيادتها والذي ساهم في حصولها على جائزة اليونسكو لمدن التعلم لعام ٢٠٢١. وأضافت أن الدكتورة منال عوض تُعد من أولى رائدات العمل بملف مدن التعلم لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو.

كما أكدت خطاب على دعم المجلس لوحدة حقوق الإنسان بالمحافظة من خلال توفير التدريبات اللازمة بكيفية التعامل مع قضايا حقوق الإنسان والمواطنين والشكاوى ، موضحة أن حقوق الإنسان على مستوى العالم تواجه الكثير من التحديات المتعددة والمتسارعة . وأضافت أن المجلس يسعى دائماً إلي تطوير سبل نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع لخلق مناخ يقوم على احترام هذه الحقوق وترسيخ العدالة الإجتماعية وثقافة السلام وقبول الآخر.

كما شددت خطاب على أن رؤية الرئيس عبد الفتاح السيسي حول حقوق الإنسان تُعد الأولى من نوعها في مصر، مضيفة أن هذه الرؤية تشمل تطوير سياسات وتوجهات الدولة في ملف حقوق الإنسان . وان اطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، تمثل تحولا جذريا في نظرة المجتمع الي ملف حقوق الانسان، ان الالتزام السياسي بهذا الملف يشهد اهتماما غير مسبوق و تعد بادرة فريدة. كما نوهت أيضاً إلى أن رؤية الرئيس السيسي تقوم على أن إحترام الحقوق المدنية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية ترتبط إرتباطاً وثيق بجهود تعزيز وحماية حقوق الإنسان وإستراتيجية التنمية المستدامة "مصر ٢٠٣٠".

وقد حرصت السفيرة مشيرة خطاب على عقد لقاءً حوارياً مع الشباب والفتيات ومنظمات المجتمع المدني حيث دار حواراً مطولاً ومتعمقا حول مختلف قضايا حقوق الانسان، وتناول الاستراتيجية الوطنية.

وفي ختام الندوة كرمت خطاب و عوض أعضاء وحدة حقوق الإنسان بالمحافظة وذلك تقديراً لجهودهم المبذولة بمجال حقوق الإنسان



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٢-٠٣

لقاء المجلس القومي لحقوق الانسان و اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان

إلتقى المجلس القومي لحقوق الإنسان وفد اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان برئاسة السفير خالد البقلي مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان ورئيس الأمانة الفنية للجنة ، وبحضور السادة أعضاء المجلس . يأتي هذا اللقاء في إطار تعقيب الحكومة على التقرير السنوي الخامس عشر للمجلس ، وإطلاق الأمانة الفنية للجنة العليا التقرير الخاص بتنفيذ الإستراتيجية خلال عامها الأول.



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

وفي بداية اللقاء شددت مشيرة خطاب رئيسة المجلس على الدور الهام الذي قامت به اللجنة العليا لإعداد الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، و تقريرها بمناسبة مرور عام على إصدارها، مؤكدة على الجهد الكبير يعبر عن إرادة مشتركة من الأجهزة التنفيذية للدولة لتنفيذ أهداف الإستراتيجية بشكل معلن وبشفافية مطلقة.

وأشارت خطاب إلى أن الدولة اتبعت نهجاً واضحاً في إعداد الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ، وذلك لتعزيز جهود دعم آليات الديمقراطية في مصر ، وفتح مساحات المشاركة السياسية وحرية التعبير ، ودعم قدرات منظمات حقوق الإنسان في تأصيل الحقوق والحريات.

وأوضحت خطاب أن المجلس ق انتهى من اعداد تقريره السنوي السادس عشر مؤكداً أن التقرير يتسم بالموضوعية والمهنية ويعبر بصدق عن رؤية المجلس المستندة إلي الدستور والمعايير الدولية في رصده لحالة حقوق الإنسان في مصر.

وأكد السفير خالد البقلي أن اللجنة تعمل في منظومة واحدة لصالح الدولة وخدمة حقوق الإنسان ، وأن القيادة السياسية تولي إهتمام وتفضيل لملف حقوق الإنسان والحريات العامة، وأن مبادرات رئيس الجمهورية تخطو نحو التغيير المجتمعي وحماية حقوق الإنسان على مختلف المستويات ، وقد استعرضت اللجنة خطة عملها ودورها في تفاعل الحكومة مع التقارير السنوية للمجلس القومي لحقوق الإنسان وكذلك منهجية إعداد تعقيب الحكومة على تقارير المجلس.



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٢-٠٥

مشيرة خطاب: الرؤية الحقوقية للرئيس السيسي ترفع سقف التوقعات لدي المواطن المصري

قالت السفيرة مشيرة خطاب رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان أن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تضع مصر على أعتاب فرصة تاريخية هي الأول من نوعها في التاريخ المصري، حيث أنها تؤهل مصر كي تكون في مصاف الدول الديمقراطية. جاء ذلك في كلمة خطاب أمام منتدي نشر ثقافة حقوق الإنسان بجنوب الصعيد تحت شعار "معًا نحو تفعيل



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان" بمحافظة أسوان والذي عقد في إطار التعاون بين المجلس القومي لحقوق الإنسان والتحالف الوطني للعمل الاهلي التنموي ومجلس الشباب المصري.

وأكدت مشيرة خطاب خلال كلمتها أن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان اشتملت على عدد من المحاور الهامة لم تخلو أى منها من الإشارة إلى المجتمع المدني لما يلعبه من دور هام وفعال في خدمة التنمية الشاملة . ، وأن الرؤية الحقوقية للرئيس السيسي ترفع من سقف التوقعات لدي المواطن المصري .

وقال اللواء أشرف عطية محافظ أسوان أن الدولة لديها ايماننا راسخ بقدرات وامكانيات الشباب وقدرته على اقتحام الصعاب والتعامل السريع مع التطور التكنولوجى السريع.

ذكر د. محمد ممدوح رئيس مجلس إدارة المجلس المصري للشباب عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان إن ما تم من إنجازات فى مسارات تنفيذ الإستراتيجية هى خطوات جادة وفعالة تثبت صدق النوايا فى العمل على تحسين وضعية حقوق الإنسان داخل الدولة المصرية.

كما أشارت د. وفاء بنيامين عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان إن مصطلح حقوق الإنسان ليس بالمفهوم الجديد حيث إن الإنسانية سعت طويلا إلى تأكيد المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وذلك من خلال إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يؤكد أن البشر يولدون أحرار وبجانب ذلك صدر العهد الدولى الخاص بالحقوق الإجتماعية والاقتصادية والثقافية.



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

"القومي لحقوق الإنسان" ينضم لفريق الدفاع في قضية الطفل شنودة

إنضم المجلس القومي لحقوق الإنسان لفريق الدفاع في قضية الطفل شنودة في الدعوى رقم ٧٣٣٣٨ لسنة ٧٦ التي تهدف إلى إعادة لم شمل الأسرة البديلة تحقيقاً للمصلحة الفضلى للطفل. وكانت د. مشيرة خطاب رئيسة المجلس قد كتبت مقالاً نشرته جريدة المصري اليوم في عددها الصادر يوم ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٢ بعنوان "حقوق الطفل شنودة استحقاق دستوري واجب الأداء"، شرحت فيه موقف الدستور من حقوق الطفل ومنها حقه في ان يحيا في اسرة تكفل له الحياة والنماء والحماية من الخطر، وان الدستور ينص علي ان الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان التي تصدق عليها مصر واجبة النفاذ وان يتم تعديل التشريعات الوطنية كي تواكب المعايير الدولية لحقوق الانسان، وانتهت الي ان نزع الطفل شنودة من الاسرة التي عاش في كنفها لمدة خمس سنوات ونقله الي احدي دور الرعاية يعد مخالفة للدستور وقانون الطفل رقم ١٢ لعام ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لعام ٢٠٠٨ والذي يضمن كحد ادني المعايير الدولية لحقوق الانسان.

و في جلسته في مطلع يناير الماضي قرر المجلس القومي لحقوق الإنسان في اجتماعه الشهري الانضمام الي الدعوة المدنية للمطالبة بضرورة عودة الطفل شنودة إلى أسرته، وبناء علي ما جاء باختصاص المجلس في نص الفقرة ١٧ من المادة ٣ بقانون المجلس رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١٧، قام المجلس بتكليف اللجنة التشريعية بالمجلس بالنظر في كيفية التدخل في الدعوى القضائية وفقا لاحكام القوانين المنظمة لذلك، ودراسة واقتراح ما يلزم من تعديلات تشريعية واجرائية لرفعها للجهات البرلمانية والحكومية المعنية، فضلاً عن التواصل والتنسيق مع كافة الأطراف المعنية حتى تنتهي تلك القضية بما يضمن المصلحة الفضلى لشنودة، وهي العودة مرة اخرى الي أسرته، حيث أن حق الطفل في هذه المرحلة العمرية المبكرة هو الحياة في كنف أسرة وليس في دور رعاية. وقد أكد المجلس أن الطابع الإنساني لتلك الحالة يفرض علينا التحرك لمصلحة الطفل لضمان حقوقه واعمال مباديء الرحمة إلي حين الفصل في القضية المعروضة والتي لا يجب ان تكون عائقاً أمام تمتع الطفل بالعيش الكريم في كنف الأسرة التي تربي في احضانها طيلة خمس سنوات كاملة.

واكدت مشيرة خطاب، رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان، في عدد من اللقاءات التلفزيونية أن انتزاع الطفل من أسرته التي كان يعيش في كنفها للسنوات الخمس الأولى من عمره وايداعه في دار إيواء هو أمر ينافي نص وفلسفة المادة ٨٠ من الدستور ويتعارض مع فلسفة وجوهر قانون الطفل واتفاقية حقوق الطفل والمعايير الدنيا لحقوق الطفل. طالبت بإعادة الطفل لاسرته التي كفلته لحين الفصل في القضية المعروضة امام القضاء. وبتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢٣، قررت جهات التحقيق إعادة الطفل شنودة الي أسرته بالتبني، وأصدرت رئيسة المجلس بيانا يرحب بقرار النيابة العامة.



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٢-٠٦

مشيرة خطاب تشيد بالتعاون بين المجلس القومي لحقوق الإنسان والبرلمان بغرفتيه

قالت السفيرة مشيرة خطاب رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان أن دراسة لجنة حقوق الإنسان والتضامن الاجتماعي بمجلس الشيوخ ترسم خارطة طريق وهاديا للنقاش حول مشروع قانون الأحوال الشخصية وهو القانون الذي يجب أن يركز علي ايلاء المصلحة الفضلي للطفل للاعتبار الواجب في القرارات المؤثره علي الاسرة، كما أكدت أن حرمان الطفل من الحق في التعليم هو أسوأ أشكال العنف الاسري.

شاركت السفيرة خطاب في النقاشات حول القانون التي عقدت بمجلس الشيوخ اليوم -الإثنين، أشادت خلالها بالتعاون بين المجلس القومي لحقوق الإنسان والبرلمان بغرفتيه.



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٢-٠٧

مشيرة خطاب في ندوة الأزهر بمعرض الكتاب: مصر تبذل جهودا ضخمة لمكافحة الاتجار بالبشر

قالت السفيرة مشيرة خطاب رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان في الندوة التي نظمها الأزهر الشريف بجناحه في معرض القاهرة الدولي للكتاب بعنوان رعاية حقوق الإنسان ومكافحة جرائم الاتجار بالبشر "أن الاتجار بالبشر هو الجريمة العصرية او المسمى العصري لمصطلح الرق والعبودية، موضحة ان ضحايا الاتجار بالبشر في العالم ٣٠% منهم نساء وأيضاً رجال وأطفال وشباب من أهل البلد أو مهاجرين أو لاجئين. تناولت السفيرة في كلمتها مفهوم الاتجار بالبشر والذي يُعد جريمة ضد الإنسانية، في الوقت الذي حقق العالم انجازات كبيرة حيث تعتبر حقوق الإنسان هي المعيار الذي يستخدمه العالم . وأوضحت أن مصر من الدول الرائدة التي قادت الحركة العالمية لحقوق الإنسان، والتي تنبثق عن الحق في الكرامة لاننا جميعا ولدنا متساوين في الكرامة، بينما جريمة الاتجار بالبشر تدمر شعور الإنسان بالكرامة، وتمثل خرقا لحقوق الإنسان. وثمنت السفيرة جهود الدولة المصرية والنيابة العامة للدور الملموس في رصد أي شكاوى أو مخالفات لمعاونه أي ضحايا محتملين في سبيل الحد من جريمة الاتجار بالبشر. وتناولت خطاب دور المجلس في مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر ، ودور منظومة الشكاوى والتي تتلقى كافة الشكاوى وتحيلها الى جهات الاختصاص ، وان هناك توافق بين أجهزة عديده في الدولة علي توفير الحماية اللاجئيين. كما ثمنت رئيسة المجلس توقيع وثيقة الأخوة الإنسانية التي دشنها الامام الاكبر د. أحمد الطيب شيخ الأزهر والبابا فرنسيس بابا الفاتيكان وتعتبر بمثابة الاعلان العالمي لحقوق الإنسان للعصر الحالى ، لتكون دعوة للمصالحة والتآخي بين أبناء البشرية وهي نداء لكل



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

ضمير حى ينبذ العنف والتطرف الأعمى. شارك في الندوة الدكتور نظير عياد أمين عام مجمع البحوث الإسلامية، والأستاذ محمود عبد الرحمن عضو المركز الإعلامي بمشيخة الأزهر . وقال د. نظير عياد أن مؤسسة الأزهر هي مؤسسة من مؤسسات الدولة وتتعاون بكل طاقتها فى هذا المجال وتحرص المؤسسة على تقديم دورها فى نشر التوعية الدينية بشكل عملى وحرفى للحد من هذه الظاهرة، وقد اثنى على أهمية الاعلان العالمى لحقوق الإنسان وايضا ووثيقة المواطنة فى عهد الرسول محمد بأعتبارها منجز من منجزات العصر الحديث ، ووثيقة الحريات وايضا وثيقة الاخوة.



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

٢٠٢٣-٠٢-١٥

القومي لحقوق الإنسان في مصر يوجه نداء دوليا لتنحية السياسة جانبا وتكاتف الجهود لتخفيف المعاناة عن الشعبين السوري والتركي

يعلن المجلس القومي لحقوق الإنسان - مصر عن تضامنه مع الشعبين السوري والتركي في الكارثة التي ألمت بهما جراء الزلزال الذي ضرب البلدين . وتابع المجلس القومي لحقوق الإنسان - مصر عن كثب تطورات الأوضاع بالاراضى السورية والتركية والضحايا بالآلاف التي خلفها الزلزال المدمر الذى ضرب الأراضى السورية والتركية " جنوب تركيا وشمال غرب سوريا " وما أسفر عنه من ضحايا وجرحى ومفقودين بالإضافة للدمار الذي لحق بالبنية التحتية والمرافق الأساسية، خاصة في سوريا التي تعاني منذ سنوات من الحرب ، كان لعامل تهالك البنية التحتية بالاراضى السورية جراء هذه الحرب سبباً في ارتفاع أعداد الضحايا (وفيات - مصابين) ، وتشكل الظروف الاقتصادية والمناخية عبءاً آخر على الضحايا فى تلك المناطق مما يشكّل كارثة إنسانية كبرى ، وهو الأمر الذى يتطلب معه الى تكاتف كافة الجهود على المستويات الدولية والاقليمية والوطنية إلى ضرورة الاستجابة السريعة وتوفير كافة الامكانيات والدعم اللوجستي اللازم لتخفيف وطأة معاناة الشعبين السولاى والتركي .

ويؤكد المجلس كمؤسسة وطنية مستقلة تعمل على حماية وتعزيز واحترام حقوق الانسان ، وفى إطار علاقته على المستوى الاقليمى ومن خلال عضوية المجلس بالشبكة العربية لحقوق الانسان على اهمية تنحية السياسة جانبا وتكاتف الجهود لتقديم المزيد من الدعم والمساعدة للمساهمة فى تخفيف تلك المعاناة عن الشعبين السوري والتركي

ويثمن المجلس القومي لحقوق الإنسان - مصر الدعوة التى أطلقها فخامة السيد عبدالفتاح السيسى رئيس الجمهورية خلال مشاركته فى القمة العالمية للحكومات التى عقدت فى امارة دبي ، والتي دعى فيها سيادته الى حث كافة الدول إلى تقديم المزيد من المساعدات للشعب السوري فى تلك الكارثة . هذا ويثمن المجلس القومي لحقوق الانسان بما قدمته دولة الامارات العربية و دول الخليج العربى من مساعدات لكافة الأشقاء العرب إلا أنه يأمل المزيد للأشقاء السوريين .

كما يحث المجلس الجهات الخيرية والنقابات والهلال المصرى إلى تقديم المساعدات الطبية والغذائية للشعبين السوري والتركي فى أزمتهم . ويطالب المجلس القومي لحقوق الانسان - مصر المجتمع الدولى والمنظومة الأممية للقيام بدوره فى جانب الاغاثة الانسانية وتقديم المزيد من المساعدات للضحايا الذى خلفهم الزلزال ، وضرورة تقديم مختلف أنواع المساعدة والتضامن مع كافة المناطق المتضررة من دون استثناء وتقديم كافة التسهيلات من قبل السلطات فى البلدين لسهولة وصول المساعدات الانسانية للضحايا .



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٢-١٩

خطاب: تعزيز ثقافة التسامح يوفر البيئة الداعمة لإحترام وإنفاذ حقوق الإنسان

خلال استقبالها السيد أحمد بن محمد الجروان رئيس المجلس العالمي للتسامح صرحت السفيرة مشيرة خطاب رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان أن تعزيز ثقافة التسامح أمر ضروري لتوفير البيئة الداعمة لإحترام والترويج وإنفاذ حقوق الإنسان ، مؤكدة أن العلاقة بين التسامح والسلام وحقوق الإنسان هي علاقة مهمة فالتسامح ركن أساسي من أركان حقوق الإنسان، فهو اللبنة الأساسية لمنظومة حقوق الإنسان في أي مجتمع. جاء ذلك خلال توقيع برتوكول تعاون بين المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس العالمي للتسامح والسلام اليوم الأحد بحضور السيد أحمد بن محمد الجروان رئيس المجلس العالمي.



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

وأوضحت خطاب أن التسامح يقابل الحق في التمتع بكافة حقوق الإنسان دون تمييز ، وعدم التمييز مبدأ جوهرى وركن أصيل تقوم عليه كافة حقوق الإنسان ، فلكل البشر الحق في العيش في سلام، والثقة المتبادلة التي يخلقها التسامح بين الناس هي قوة إنسانية فاعلة من شأنها الإغلاء بالمجتمعات.

ويؤكد البروتوكول علي رغبة الطرفين في تعزيز سبل التعاون فيما بينهما من أجل تحقيق السلام ونشر قيم التسامح وثقافة حقوق الإنسان وضمان التمتع بها ، والسعي من خلال هذه الشراكة لحماية حقوق الإنسان ونشر قيم التسامح والإخاء بين الشعوب. كما يهدف البروتوكول إلي التعاون من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها ونشر ثقافة التسامح بما يحقق غايات السلام ، وذلك من خلال تطوير ودعم مقررات حقوق الإنسان لطلاب المدارس لتعليم الأطفال التسامح وحقوق الإنسان وسبل العيش مع الآخر ، وتدريب العاملين في القطاعين الحكومي والخاص بما يضمن الوقاية وتعزيز الروابط والشغف بين المجتمعات للنهوض بحقوق الإنسان وإغلاء قيم التسامح والسلام.

وأكد الأستاذ أحمد بن محمد الجروان أن المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر نجح في ممارسة دور هام في ترسيخ قيم حقوق الإنسان ونشر ثقافتها على الرغم من التحديات التي مرت بها المنطقة العربية خلال السنوات القليلة الماضية. وقال أن المجلس العالمي للتسامح والسلام يؤمن بأن نشر قيم التسامح تسهم ضمناً في نشر ثقافة حقوق الإنسان ، فالعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان ومبادئها تتضمن ترسيخ قيم التسامح ومبادئه وثقافته.

وكان المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتعاون مع المجلس العالمي للتسامح والسلام قد عقدا ندوة بعنوان " آليات نشر قيم التسامح والسلام العالمي وحقوق الإنسان" وذلك في سياق توقيع بروتوكول التعاون بين المجلسين بهدف تنسيق الجهود في مجالات العمل التي تساهم في نشر قيم التسامح والسلام اقليمياً وعالمياً. وخلصت مناقشات ومداخلات السادة الحضور إلى ضرورة الاستفادة من هذا التعاون في رفع الوعي المجتمعي بقيم التسامح والسلام، ومفاهيم حقوق الإنسان، وضرورة العمل على توحيد كافة الجهود والإمكانات المجتمعية لنشر تلك الثقافة على مختلف المستويات وتبدا بالاسرة مرورا بالمدرسة والمؤسسات الدينية والاعلامية والتعليمية المستوى والممارسة علي ارض الواقع، الامر الذي يقتضي ضرورة العمل على دمج قيم التسامح والسلام وحقوق الانسان في المناهج الدراسية والبرامج المجتمعية والمحتوى الاعلامي، لمقاومة الفكر المتطرف ودحض خطاب الكراهية .

وقد شارك في اعمال الندوة الدكتور محمود المتيني رئيس جامعة عين شمس والدكتور هشام عزمي امين عام المجلس الاعلى للثقافة نائبا عن وزيرة الثقافة ونائب رئيس الجامعة البريطانية



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

ونائب رئيس جامعة ٦ أكتوبر و أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان وممثلى وزارات البيئة والمالية والتعليم والشباب والرياضة والقوى العاملة والتخطيط والتنمية الاقتصادية ، وممثلى جامعات (الفيوم، الأزهر، الكندية، ومصر للعلوم والتكنولوجيا ، بالاضافة الى ممثلى القطاعات المجتمعية المعنية وذات الصلة



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٢-١٩

الإعلاميون يشاركون في مائدة مستديرة للقومي لحقوق الإنسان حول الاستراتيجية الوطنية

عقد المجلس القومي لحقوق الإنسان مائدة مستديرة بعنوان " دور الإعلام في التعريف بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ونشرها مجتمعيًا"، وذلك ضمن فاعليات مشروع: "دعم الجهود المبذولة لتعزيز المشاركة السياسية وآليات الديمقراطية في مصر" الذي ينفذه المجلس بالتعاون مع السفارة السويسرية في إطار نشر الوعي والتعريف بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ،



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

شارك في المائدة نخبة من الكتاب والصحفيين والإعلاميين والخبراء المتخصصين في مجال حقوق الإنسان .

استهلت أعمال المائدة المستديرة بجلسة افتتاحية، أدارها الدكتور مجدى عبد الحميد مدير المشروع، وتحدث خلالها السفير الدكتور محمود كارم نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان حيث أشار إلي أن المجلس يؤمن بأن نجاح الاستراتيجية في تحقيق نتائجها المستهدفة لن يتم بفاعلية إلا من خلال استمرار النهج التشاركي الذي اتبع في مرحلة إعداد الوثيقة وذلك في عملية المتابعة والتقييم والتنفيذ أيضا بالتعاون بين الجهات المعنية .

كما تحدث خلال الجلسة كل من الأستاذ جورج إسحق رئيس لجنة الحقوق المدنية والسياسية بالمجلس، والأستاذ محمد أنور السادات عضو المجلس ولجنة الحقوق المدنية والسياسية.

أدار الجلسة الأولي الكاتب الصحفي هشام يونس وتناولت رؤية الإعلاميين للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان حيث تطرق المشاركون إلي تقييم الاستراتيجية في العام الأول للوقوف علي أرض مشتركة بين مختلف الرؤي والتيارات السياسية والفكرية والثقافية بغية الوصول إلي توصيات محددة يمكن رفعها إلي مؤسسات الدولة بشأن تنفيذ الاستراتيجية في السنوات القليلة المقبلة .

وتطرقت الجلسة الثانية، التي أدارتها الدكتورة أماني الطويل مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، إلي صياغة مقترحات وأفكار عن دور الاعلام في نشر الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، حيث اتسم الحوار بالثراء والتنوع وعرض وجهات نظر متباينة في أجواء إيجابية.



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٢-٢٥

القومي لحقوق الإنسان يختتم دورة تدريبية للعاملين بديوان عام وزارة التضامن الاجتماعي

اختتمت إدارة التدريب وبناء القدرات بالمجلس القومي لحقوق الإنسان دورة تدريبية حول "أساسيات حقوق الإنسان للعاملين بديوان عام وزارة التضامن الاجتماعي، جاء ذلك في إطار برتوكول التعاون الموقع بين الطرفين لتعزيز التعاون في دعم وبناء القدرات للعاملين بالوزارة علي ثقافة ومفاهيم حقوق الإنسان .



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

افتتح الدورة التدريبية، التي إستمرت على مدار يومين، السفير محمود كارم نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان ، الدكتور إسماعيل عبد الرحمن المشرف العام على إدارة التدريب وعضو المجلس ، والدكتور أيمن السيد مستشار وزيرة التضامن الإجتماعي.

وأكد كارم على أهمية تكثيف الجهود الوطنية لبناء القدرات وتدريب العاملين بالدولة من أجل تعزيز مسيرة حقوق الإنسان في مصر، وترسيخ مفاهيمها وثقافتها والإعمال بها ، مشدداً أنه لا يمكن أن يتم ذلك دون تعاون متكامل مع كافة الوزارات والجهات الحكومية لتوطيد الصلة للوصول إلي لهدف الأساسي المرجو وهو نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

وأشار إسماعيل إلي أن هذا التعاون يأتي من خلال دور المجلس في تعزيز وإعلاء قيم حقوق الإنسان في مجال دعم وبناء القدرات للجهات الحكومية بالدولة فيما يخص التدريب والتثقيف على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإتساقاً مع الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مجالات دعم القدرات.

وأثنى الدكتور أيمن السيد على الدور الذي يقوم به المجلس في دعم ونشر ثقافة حقوق الإنسان كمؤسسة وطنية مستقلة تسعى إلي تمديد وعي الإنسان بحقوقه وكيفية تعزيزها — أملاً أن تحظى الوزارة والعاملين بها بالمعرفة الكاملة بأساسيات حقوق الإنسان والحريات العامة وكيفية التمعن بالظواهر الاجتماعية التي تظهر في المجتمع المصري والتعامل معها.

وقد تناولت الدورة التدريبية على مدار اليومين ماهية حقوق الإنسان ونشأتها، الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ، آلية التعامل مع شكاوى المواطنين الواردة للمجلس ، التعريف بالإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ، إتفاقية ذوي الإعاقة ، مكافحة التمييز ، وأزمة حقوق الإنسان على المستوى الدولي والوطني فيما أعرب المشاركون على ما تمثله هذه الدورة فى رفع قدراتهم ومعارفهم تجاه مفاهيم حقوق الإنسان التى أصبحت جزء لا يتجزأ من عملهم اليومي



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٢-٢٥

رئيسة القومي لحقوق الإنسان تستعرض تجربة كوب-٢٧ أمام مؤتمر التغيرات المناخية وحقوق الإنسان بالدوحة

ترأست السفيرة مشيرة خطاب رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان مجموعة العمل التي تناولت عرض تجارب المجالس الوطنية لحقوق الإنسان، كما عرضت تجربة مصر في استضافة قمة المناخ Cop ٢٧، وتناولت الحدث الجانبي الذي نظمه المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتعاون مع وزارة الخارجية ولجنة حقوق الطفل بجنيف ولجنة الخبراء الأفارقة لحقوق ورفاهية الطفل وتناولت تداعيات المناخ على حقوق ملايين الأطفال حول العالم وبصفة خاصة في أفريقيا.

واستعرضت خطاب حالة الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط والتي تعد في مقدمة الدول المعرضة للتأثر بتداعيات تغير المناخ وشددت على أهمية التعاون الاقليمي والدولي للتصدي لهذه التحديات، واعلنت ان مصر منفتحة على تبادل الخبرات ونقل تجربتها الناجحة في استضافة قمة شرم الشيخ الي دولة الامارات التي تستضيف القمة ٢٨ للمناخ في نهاية هذا العام، وشددت علي اهمية البناء علي ما تحقق من انجازات في شرم الشيخ .

كما تقدمت رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان بالعزاء الي تركيا وسوريا في ضحايا الزلزال المدمر داعية الي مزيد من التضامن الدولي وتنحية السياسة جانبا وتقديم الدعم لشعبي الدولتين في مواجهة اسوء كارثة طبيعية تلم بالبشر في الدول المضارة، والتكاتف لمساندة تركيا وسوريا للتغلب علي تداعيات الكارثة.



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

٢٠٢٣-٠٢-٢٧

المجلس القومي يشارك في اجتماعات المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف

شارك المجلس القومي لحقوق الإنسان بوفد رفيع المستوى في اجتماعات الدورة ١٣٧ لأعمال لجنة حقوق الإنسان بمدينة جنيف في سويسرا، والتي تناقش تقارير مصر وبنما وبيرو وسري لانكا وتركمانستان وزامبيا بشأن تنفيذها لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

وقامت السفارة مشيرة خطاب رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان بعرض تقرير الظل المتضمن تقييم المجلس للتقرير الذي قدمته مصر للجنة المعنية بحقوق الإنسان وتضمن حالة الحقوق المدنية والسياسية في مصر خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٢٠ وحتى سبتمبر ٢٠٢٢ امام اعضاء اللجنة.

واكدت السفارة مشيرة خطاب على ان المجلس لمس وجود إرادة سياسية لتعزيز حالة الحقوق المدنية والسياسية وذلك عبر الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وإعادة تشكيل لجنة العفو الرئاسي والعمل على خروج المحبوسين وإعادة دمجهم وتأهيلهم فضلاً عن إعلان الدولة المصرية عن فتح المجال لحوار وطني جامع لكل التيارات السياسية، وهو توجه يمكن البناء عليه لدعم حالة الحقوق المدنية والسياسية.

واضافت أن تشكيل المجلس الجديد الذي التزم بمعايير باريس وتحل فيه المرأة نسبة ٤٤,٥٪ كما ترأسه سيدة لأول مرة منذ انشاء المجلس لافتة إلى اهتمام المجلس بتلقى شكاوى المواطنين عبر منظومة الشكاوى وأنها تلمس إهتمام المواطنين في اللجوء اليها، وهي اشارة إلى ثقتهم في الآليات الوطنية لحقوق الإنسان. كما أشارت الى تعاون منظومة الشكاوي المثمر مع لجنة العفو الرئاسي بالإضافة إلى قيام المجلس باثني عشر زيارة لمراكز الإصلاح والتأهيل خلال ١٠ شهور وهي نسبة غير مسبوقه في تاريخ المجلس، وكذلك إعداد المجلس دليلا تدريبييا لزيارات مراكز الاحتجاز مبنى على القواعد النموذجية لمعاملة السجناء والمعروفة باسم قواعد نيلسون مانديلا.

وعقب انتهاء السفارة مشيرة خطاب من عرضها لتقرير المجلس قام أعضاء اللجنة بتوجيه عدد من الاسئلة التي شارك في الرد عليها رئيسة المجلس وعدد من الاعضاء.

وخلال رده على تساؤلات اللجنة حول دور المجلس القومي لحقوق الإنسان، أشار السفير محمود كارم نائب رئيس المجلس إلي أن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان خلقت واقعا جديدا وعكست تعهد الدوله بايلاء الملف الحقوقي أولوية خاصة، مؤكدا علي الدور الكبير الذي يطلع به المجلس في رصد حالة حقوق الإنسان داخل مصر مؤكدا على أن تقارير المجلس تنقل الواقع، كما أنه يقوم بدور محوري في مراجعة التشريعات ومدى اتساقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأشار إلي أن المجلس يراقب تنفيذ الاستراتيجية الوطنية ويتحدث عن الصواب والخطأ ومنفتح على التعاون مع منظمات المجتمع المدني لافتا إلى احتفاء الدولة بالمجتمع المدني وتخصيص عاما كاملا للاهتمام بقضايا المجتمع المدني.

ورد عدد من أعضاء المجلس على أسئلة اللجنة فيما يتعلق باستقلال القضاء مؤكدا علي استقلالية القضاء المصري وانه يمتلك تاريخا مشهودا حيث تأسس في ثلاثينات القرن الماضي وهو مستقل ومستقر عبر التاريخ باختلاف



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

الأنظمة الحاكمة وأنه لا يحق للسلطة التنفيذية عزل القضاء حيث قانون السلطة القضائية يسمح فقط بالاحالة للصلاحيات في حالة ارتكاب القاضى لجريمة تخل بحياده أو جريمة مخلة بالشرف. وفيما يتعلق بنوع الدراسة التي يحصل عليها القضاة والمحامين كلاهما يتخرج من كليات الحقوق.

وأوضح أعضاء المجلس أن مصر يوجد بها ١٠٦ أحزاب سياسية، وهو عدد كبير جدا مقارنة بدول كبرى غربية بها حزبين أو ثلاثة، كما ان قانون الاحزاب السياسية الصادر ١٩٧٧ تم ادخال تعديلات عديدة عليه، اهمها هو تيسير إجراءات تأسيس حزب حيث أصبح العدد المطلوب لتأسيس حزب ٥٠ مواطنا مصريا، وهو عدد بسيط مقارنة بعدد سكان يبلغ ١١٠ ملايين نسمة. والممنوعين فقط من تأسيس احزاب هي تلك الأحزاب التي تقوم على تشكيل ميليشيات عسكرية أو تحصل على تمويل من الخارج أو تكون فرع لحزب في دولة اجنبية.

وقد شارك في وفد المجلس خلال المناقشة السادة الأعضاء د. وفاء بنيامين، ا.سميرة لوقا، ا. سعيد عبد الحافظ، ز. محمود بسيونى. ا. عبد الجواد احمد،



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٣-٠١

مفوض الإتحاد الاوروبي لحقوق الإنسان يثمن ويتابع باهتمام جهود الرئيس السيسي للارتقاء بقضايا حقوق الإنسان وحرصه علي الأعمال المتنامي لحقوق الإنسان المصري

التقت مشيرة خطاب رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان يوم ١٦ مارس ٢٠٢٣ السفير إيمون جيلمور الممثل الخاص لحقوق الإنسان للاتحاد الأوروبي في جنيف بسويسرا على رأس وفد من المجلس ضم السفير د. محمود كارم نائب رئيس المجلس وأعضاء المجلس د. وفاء بنيامين، أ. نهاد أبو القمصان، أ. سميرة لوقا وا. عبدالجواد أحمد، وذلك على هامش مشاركة المجلس في مناقشة التقرير الدوري الخامس لمصر في اجتماعات الدورة ١٣٧ لأعمال



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

لجنة حقوق الإنسان، والتي تناقش تقارير مصر وبنما وبيرو وسري لانكا وتركمانستان وزامبيا بشأن تنفيذها لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

قالت السفيرة مشيرة خطاب أن المجلس يعتزم البناء على المناقشات التي دارت علي هامش هذه الاجتماعات الهامة والدفع لتعزيز صلاحيات المجلس حتى يستطيع القيام بدوره على نحو أكثر فعالية فيما يتصل برصد الجهود الوطنية التي تقوم بترجمة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان إلى نتائج ملموسة وخطوات عملية.

وقد هنا السفير جيلمور مصر على إنجازاتها في مجال حقوق الإنسان ولاسيما تعزيز حقوق المرأة، والحريات الدينية. كما أكد المسئول الأوروبي اهتمام الإتحاد الأوروبي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل اهتمامه بالحقوق المدنية والسياسية. كما رحب بإعداد المجلس القومي لحقوق الإنسان دليلاً تدريبياً خاص بزيارات السجون ومراكز التأهيل متسقاً مع معايير حقوق الإنسان لمعاملة النزلاء بمراكز الاحتجاز بما يضمن حصولهم على حقوقهم الأساسية.

كما رحب جيلمور بإعادة تشكيل لجنة العفو الرئاسي والعمل على خروج المحبوسين وإعادة دمجهم وتأهيلهم فضلاً عن إعلان الدولة المصرية عن فتح المجال لحوار وطني جامع لكل التيارات السياسية.

من جانبها، اشادت مشيرة خطاب بالتعاون القائم مع الإتحاد الاوروبي.



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٣-٠٢

القومي لحقوق الانسان يستعرض تجربته في مؤتمر دولي رفيع المستوى لمنظمات أمناء المظالم بالمغرب

شارك د. ولاء جاد الكريم عضو المجلس القومي لحقوق الانسان ممثلا عن المجلس في المؤتمر الدولي رفيع المستوى لأمناء دواوين المظالم ومؤسسات الامبودسمان، والذي استضافته الأكاديمية الملكية بالعاصمة المغربية الرباط يوم ٢٨ فبراير ٢٠٢٣ تحت رعاية جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية، وبرئاسة السيد محمد بن عليلو وسيط المملكة ونائب رئيس جمعية الامبودسمان والوسطاء الفرانكفونيين.

عقد المؤتمر بمناسبة مرور ٢٠ عام على تأسيس الوسيط (ديوان المظالم المغربي) وذلك تحت عنوان "ضمان البعد التنموي لفعالية حقوق الإنسان في السياسات العمومية. "

شهد المؤتمر الدولي حضورا رفيع المستوى من قادة ورؤساء الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم من عدة دول أوروبية وأفريقية وعربية، بالإضافة إلى الخبراء والمسؤولين الدوليين بشبكات وتحالفات أمناء المظالم الفرانكفونيين والاوروبيين.

وقد شهد المؤتمر مناقشات متعمقه حول ادوار المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان ودواوين المظالم في ضوء قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة .

من جانبه، استعرض ولاء جاد الكريم عضو المجلس والذي كان يتولي الاشراف على منظومة شكاوى المجلس، في ورقة عمل تعكس رؤية المجلس القومي لحقوق الانسان فيما يتعلق بدور المؤسسات الوطنية في تحقيق العدل والانصاف وسيادة القانون، الأدوار التي قام بها المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر خلال الفترة السابقة للتعامل مع الشكاوى والمظالم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، والنجاح الذي تم تحقيقه من خلال استثمار



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

مبادرات رئيس الجمهورية لاستخدام سلطته في العفو الرئاسي عن عدد كبير من السجناء ، وادراج المطالب ذات الصلة بالتحديات الرئيسية لتعزيز حقوق الانسان في محاور مبادرة الحوار الوطني التي اطلقها الرئيس في ابريل ٢٠٢٢.

كما تطرقت الورقة المقدمة من جاد الكريم للملامح والمؤشرات التي تعكس توافق أداء ومنظومة عمل المجلس القومي لحقوق الانسان مع المبادئ والمعايير الدولية التي تضمن الاستقلال والكفاءة والتمكين لمؤسسات امناء المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، ومنها مبادئ باريس،.

وأكد على ان الدستور المصري وقانون المجلس رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١٧ يكفلان مشاركة المجلس بفاعلية في تعزيز تنفيذ التزامات حقوق الانسان وتحقيق العدل والانصاف وحكم القانون.

وأضاف عضو المجلس في ورقته أن التشكيل الحالي للمجلس يبني على التراث التاريخي وأنه كان محظوظا بأن يتولى المسؤولية في ظل وجود اول استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان تتبناها الدولة .

كما استعرض جاد الكريم في الورقة التي عرضت خلال المؤتمر الدولي مؤشرات نجاح منظومة شكاوى المجلس القومي لحقوق الانسان في التعامل مع ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، والتطور غير المسبوق في معدلات تعاطي وتفاعل الجهات المعنية مع ما يرفع من المجلس من بلاغات وتقارير ، فضلا عن زيادة الثقة المجتمعية في المنظومة التي تم رقميتها وحوكمتها والتعامل مع مخرجاتها كمرشد لأولويات الإصلاحات التي يتبناها المجلس واداة لمتابعة تنفيذ مستهدفات الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٣-٠٥

رئيس القومي لحقوق الإنسان: أعضاء إتحاد طلاب مدارس الجمهورية يمثلون سفراء لحقوق الإنسان بمحافظةاتهم



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

استقبلت مشيرة خطاب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، الدكتور رضا حجازي وزير التربية والتعليم والتعليم الفني يرافقه اتحاد طلاب مدارس الجمهورية، لمناقشة دور الشباب في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان بمقر المجلس القومي لحقوق الإنسان.

وفي مستهل اللقاء، رحب الدكتور رضا حجازي بالسادة الحضور، مثنياً الجهود التي تبذلها السفارة مشيرة خطاب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، وسعاداته بالجهد المبذول بين الجهتين من أجل تحقيق تعاون مثمر في تنفيذ الاستراتيجية القومية لحقوق الإنسان.

وأكد الدكتور الوزير على أن تطوير التعليم يعد تطبيقاً لمشروع الدولة، لافتاً إلى جهود الوزارة بتطوير المناهج، بصورة مستمرة، وتزويد مكتبات المدارس بالكتب التي تعزز الإيمان بحقوق الإنسان، وتدعو إلى نبذ العنف والتطرف، والسعي نحو تشكيل بيئة تعليمية مختلفة لا تسمح للتطرف أن يعرف طريقه إلى مؤسساتنا التعليمية.

وأشار الدكتور الوزير إلى تضمين مناهج اللغة العربية والتربية الدينية والتربية القومية ما يتناول حقوق الإنسان والمواطنة، بجانب مواجهة ظاهرة التنمر، لافتاً إلى صدور كتاب دورى يوجه بالالتزام بعقد امتحانات مواد الهوية القومية (اللغة العربية، والتربية الدينية، والتربية القومية) في المدارس الدولية والمدارس الرسمية المتميزة، وقيام موجهي هذه المواد بوضع الامتحانات للفصل الدراسي الثاني؛ وذلك لتعزيز الاهتمام بهذه المواد.

كما أكد الوزير على اهتمام الوزارة بنشر الوعي على مستوى المديریات والإدارات التعليمية بطبيعة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والطريقة المثلى للتعامل معهم؛ وتسهيل تعاملاتهم اليومية ومشاركتهم ودمجهم كشريك أصيل في المجتمع.

وأوضح الوزير أن الوزارة قامت بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان بمراجعة المناهج الدراسية من منظور حقوق الإنسان؛ لتنقية الكتب المدرسية مما قد يتناقض وهذه الحقوق؛ أملاً في تنشئة جيل يتسم بالوعي الكامل بقيمها الصحيحة، بهدف تطوير المناهج كأداة رئيسية لإرساء قيم حقوق الإنسان ونشر ثقافتها.

وأكد الوزير على الحرص على تشكيل مجالس طلابية منتخبة في سياق تنافسي، والتي يتعلم الطالب من خلالها قيم المشاركة والحوار والنقاش والتسامح، وقيم المشاركة والانتماء، وتعزيز مكانة المدرسة لأنها المكان الطبيعي للتعلم.

كما أشار الوزير إلى التعاون مع وزارة الثقافة في تعزيز استراتيجية بناء الإنسان المصري، من خلال الأنشطة والفعاليات التي تنظمها الوزارة على يد المتخصصين في كافة مجالات الإبداع في



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

اكتشاف وصقل مهارات الموهوبين في مجالات الفنون والآداب في مرحلة النشء والشباب، بما يساعد على خلق جيل واع ومستنير.

وفى كلمتها، رحبت السفيرة مشيرة خطاب بالحضور، مؤكدة على أن حقوق الإنسان تعد وسيلة لحل المشكلات المستعصية وتعد أهم قضية على مستوى العالم، مشددة على مدى الاهتمام الذي يوليه فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي بهذه القضية، ولافتة إلى إطلاق فخامته الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، ويأتي هذا اللقاء في إطار تفعيل هذه الاستراتيجية، ونشر الوعي بحقوق الإنسان، والتصدي للمشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان.

وقالت السفيرة رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان: "يسعدنا خلال هذا اللقاء الاستماع للطلاب الحاضرين في المجلس ومتابعة مدي التطوير في التعليم بما يصب في صالح الطلاب وانعكاس ذلك التطوير لصالحهم ولنتعرف على المحاكاة العملية من خلال الاستماع ومناقشة الطلاب سواء أسئلة أو آراء، واستطلاع رأي الطلاب حول المفاضلة بين وجود مناهج صفية لحقوق الإنسان أو أنشطة غير صفية، مؤكدة على أن الواجب مرتبط ارتباطاً كاملاً بالحقوق ويجب التزام الجميع بتطبيق الحقوق مع الواجبات."

كما أشادت بطلاب الاتحاد الحاضرين من المحافظات المشاركة، واصفة إياهم بسفراء لحقوق الإنسان بمحافظاتهم حيث يمثلون ٢٥ مليون طالب وطالبة من أقوي وأهم شريحة سكانية.

جاء ذلك بحضور الدكتورة إيمان حسن رئيس الإدارة المركزية للأنشطة الطلابية، والسفير محمود كارم نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان، والسفير فهمي فايد أمين عام المجلس، والأستاذ أحمد موسى رئيس اتحاد الطلاب، والسادة أعضاء المجلس والطلاب أعضاء اتحاد طلاب الجمهورية



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٣-٠٨

رئيسة القومي لحقوق الإنسان تحذر من ارتفاع معدلات "القيصرية" وتطالب بتشديد تطبيق المواثيق حفاظا علي صحة الأمهات

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

حذرت السفيرة مشيرة خطاب رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان من أن ارتفاع معدلات الولادة القيصرية في مصر يدق ناقوس الخطر لظاهرة أصبحت شائعة بشكل يثير القلق. وقالت خطاب أن هناك قلق تجاه المسؤولية الطبية تجاه صحة ورفاه متلقي الخدمة الطبية، وايضا حالة من القلق تجاه ما يبدو تحول مهنة جليلة لمناطق قد تبدو رمادية.

وأوضحت السفيرة خطاب أن الارتفاع الكبير في معدلات اللجوء الي الولادة القيصرية، وهو القرار الذي قد يتخذه الطبيب، أو قد تتخذه المرأة المقبلة على الوضع، إلا أنه في الحالتين هناك مسؤولية كبيرة تقع علي الطبيب، لتوعية المرأة بالعواقب والاثار السلبية علي صحتها وصحة وليدها. وازافت ان حقوقا مهمة مهددة بهذا التطور. حيث انه يمثل انتهاكا للحق في الحصول على المعلومات، والحق في الحصول علي اعلي مستوي ممكن من المشورة والخدمة الطبية ويفرغ حق المرأة في حرية اتخاذ القرارات المبنيّة على المعلومات الصحيحة المتعلقة بصحتها، والمؤثرة عليها. كما يمثل انتهاكا للحق في ان تكون المصلحة الفضلي هي المعيار الاسمي في اي قرار او اجراء يتعلق بالطفل. وحق الطفل في التمتع بأعلى مستوي ممكن من الصحة البدنية والنفسية، وحقه في النماء والبقاء بالحصول علي أعلى مستوي ممكن من الخدمة والرعاية الصحية.

وأشارت رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان إلي أن مثل تلك العمليات تمثل عنفا ضد المرأة، وتهونا من جانب الطبيب في إيلاء المصلحة الفضلي للام والطفل.

واشادت خطاب بالاهتمام الذي اولاه الدكتور خالد عبد الغفار وزير الصحة والسكان لهذه الظاهرة وسرعة التحرك من خلال عدة توجيهاات، من شأنها العمل على تقليل الزيادة في معدلات الولادات القيصرية غير المبررة، في مقابل زيادة الإقبال على الولادات الطبيعية، وذلك في إطار الحفاظ على صحة الأم والجنين، والارتقاء بالصحة العامة للمواطنين.



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

جاء ذلك خلال مشاركة السفيرة مشيرة خطاب رئيس المجلس في احتفالية جمعية زملاء واعضاء الكلية الملكية البريطانية لأمراض النساء والتوليد بمصر بعنوان "التحديات الصحية المعاصرة" تزامناً مع اليوم العالمي للمرأة، الذي يوافق الثامن من مارس، بحضور الدكتورة وفاء بنيامين عضو المجلس القومي لحقوق الانسان ومنسق المؤتمر انهاد أبو القمصان عضو المجلس وأعضاء مجلس النواب والشيوخ، ممثلي منظمة الصحة العالمية، ممثلو هيئة الأمم للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، أعضاء الكلية الملكية لأطباء النساء والتوليد العاملون في مصر، بالإضافة إلى ممثلين عن المجتمع المدني ووسائل الإعلام.



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٣-٠٩

السفيرة مشيرة خطاب: القومي لحقوق الانسان درب ٥٠٠٠ من طلاب الجامعات علي مبادئ حقوق الانسان



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

نظم المجلس القومي لحقوق الإنسان لقاءً مفتوحاً بمقر المجلس مع طلاب جامعة عين شمس بحضور السفيرة مشيرة خطاب، رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان، الدكتور محمود المتيني، رئيس جامعة عين شمس، وذلك تنفيذاً وتفعيلاً لبروتوكول التعاون الموقع بين جامعة عين شمس والمجلس من أجل العمل معاً في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

في بداية اللقاء رحبت رئيسة المجلس بالدكتور المتيني والوفد المرافق لسيادته، وأعربت عن شكرها للجامعة علي التعاون الذي أسفر علي بروتوكول التعاون الموقع في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٢، وتنفيذ عدة لقاءات مع طلاب الجامعة للتوعية بحقوق الإنسان. وأضافت خطاب أن الشباب هم أكبر فئة استفادت بشكل واضح من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان التي أطلقها الرئيس عبدالفتاح السيسي، مشيرة إلى أنهم الفئة القادرة على تغيير قناعة الرأي العام بحكم صغر سنهم، كما أن لديهم القدرة على الاستيعاب، ومؤكدة أن إطلاق الاستراتيجية أعطى مصر فرصة للارتقاء بحياة الإنسان.

وأوضحت خطاب أن المجلس عقد لقاءات مع طلاب الجامعات الحكومية والخاصة وشارك في هذه اللقاءات ما يقارب ٥٠٠٠ ألف طالب وطالبة بهدف التوعية والحماية وتعزيز لحقوق الإنسان بين شباب الجامعات المختلفة، وإنفاذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، مضيفاً أن المجلس سيختار سفراء لحقوق الإنسان من بين شباب الجامعات لما يمثله الشباب من قوة فاعلة وركيزة في المجتمع.

فيما أعرب الاستاذ الدكتور محمود المتيني عن تقديره لدور المجلس القومي لحقوق الإنسان منذ نشأته في عام ٢٠٠٣ وحتى الآن برئاسة السفيرة مشيرة خطاب

وثنم المتيني التعاون بين جامعة عين شمس والمجلس القومي لحقوق الإنسان من اجل شباب مصر لما يمثلون من شريحة كبيرة وهامة داخل المجتمع تعمل الجامعة علي تزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لبناء وطنهم .

وأوضح المتيني أن طلاب الجامعة يدرسون مبادئ حقوق الإنسان من خلال منهج (قضايا مجتمعية) ويمثل هذا المنهج أحد متطلبات التخرج لكافة الطلاب ،و تم اقراره من المجلس الأعلى للجامعات ،وأكد علي اهمية التدريبات والأنشطة التي يقوم بها المجلس لطلاب الكليات المختلفة بالجامعة ،مشيداً بالتنوع الثقافي داخل الجامعة حيث يمثل الدارسون بالجامعة عدد كبير من الجنسيات المختلفة من دول العالم. هذا وقدتم عرض فيلم يوضح نشأة المجلس ودوره في نشر و حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وأجري نقاش وحوار مفتوح بين طلاب الجامعة حول دورهم في انفاذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان وماهي الحقوق والواجبات التي يجب عليهم معرفتها وتعلمها ليكونوا مثالا يحتذي به داخل مجتمعهم ويساهموا بما تعلموه في بناء المجتمع ، وقد تم



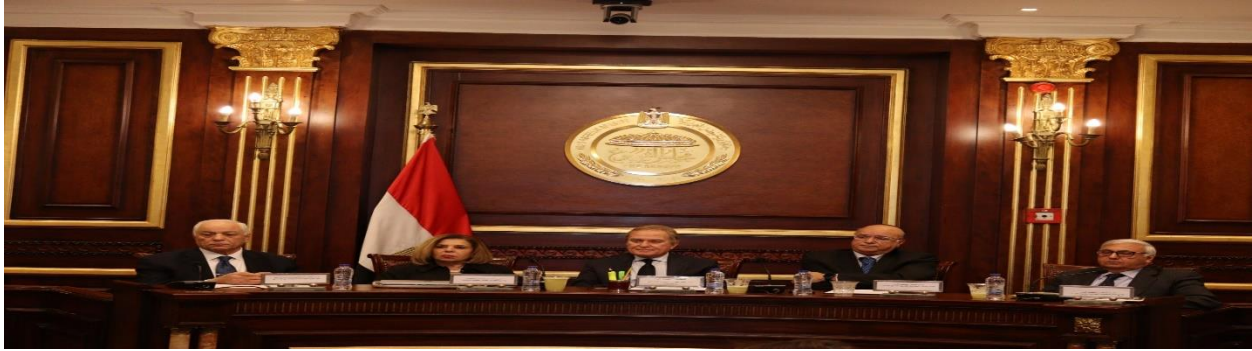
معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

مناقشة مجموعة من المقترحات التي قدمها أعضاء المجلس وممثلي الجامعة تنفيذًا لبروتكول التعاون المشترك بين المجلس والجامعة والتي سيتم القيام بها خلال الفترة القادمة.

. شارك في اللقاء السفير محمود كارم نائب رئيس المجلس، السادة أعضاء المجلس الدكتور أنس جعفر والدكتور اسماعيل عبدالرحمن والدكتورة وفاء بنيامين، والأستاذة سميرة لوقا والأستاذ عصام شيحة والأستاذ محمد ممدوح والدكتور ولاء جاد الكريم والدكتورة هدى راغب ، السفير فهمي فايد أمين عام المجلس، ومن جامعة عين شمس الدكتورة شهيرة سمير المدير التنفيذي لقطاع العلاقات الدولية والتعاون ، الدكتورة جيهان رجب مستشار نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، الدكتورة سامية عبده نائب مدير مستشفيات الجامعة، الدكتورة شيروت الأحمدى مدير إدارة الوافدين بالجامعة ولفيف من أعضاء هيئه التدريس بالجامعة .



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٣-١٢

القومي لحقوق الإنسان" يستعرض نتائج مشاركته في اجتماعات لجنة الحقوق المدنية والسياسية بجنيف في لقاء بمجلس الشيوخ

استعرضت مسيرة خطاب رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان، ووفد من أعضاء المجلس، أهم نتائج مشاركة المجلس في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة المعنية بتنفيذ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بمدينة جنيف مؤخرا، وذلك خلال إجتماع نظمه لجنة حقوق الإنسان والتضامن الإجتماعي بمجلس الشيوخ، برئاسة النائب المهندس محمد هيبه .

وقالت مسيرة خطاب أن عودة مصر لتقديم تقاريرها الدورية عن جهودها لانفاذ الحقوق المدنية والسياسية بعد انقطاع دام اكثر من سبعة عشر سنة هي خطوة إيجابية تدل علي مرحلة جديدة تتسم بالتزام ومزيد من الحرص علي تنفيذ التعهدات الدولية التي التزمت بها الدولة المصرية للوفاء بحقوق مواطنيها وأن هناك درجة كبيرة من الانفتاح



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

علي الحوار مع الأطراف الدولية بهدف الارتقاء بحقوق المواطن المصري. وأشارت إلي أن مشاركة الوفد الرسمي المصري برئاسة المستشار عمر مروان وزير العدل كانت مشرفة وتميزت بتعدد التخصصات. واشادت خطاب باسهامات اعضاء المجلس القومي لحقوق الانسان الذين شاركوا في الجلسة المغلقة التي عقدتها اللجنة للاستماع لتقييم المجلس، وثلمت الجهود التي بذلها اثناء الجلسة وفي الاتصالات والمقابلات التي اجرها علي هامش الاجتماعات. وعرضت لنتائج المقابلات التي تمت علي هامش الجلسة مع المسؤولين بالمفوضية السامية لحقوق الانسان وبمفوضية الاتحاد الاوروبي، وان المقابلات عكست تقديرا لدور المجلس باعتبارها المؤسسة الوطنية المستقلة المنشأة بموجب مبادي باريس. كما ثلمت خطاب التعاون البناء مع البرلمان المصري بغرفتيه واكدت علي اهمية قرار مجلس النواب بمناقشة تعديل قانون الاجراءات الجنائية الامر الذي ياتي تنفيذا للاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان وان اللجنة التشريعية للمجلس القومي لحقوق الانسان تعكف علي وضع خطتها التشريعية تمهيدا لتقديمها للبرلمان وقما ينص عليه قانون انشاء المجلس .

وقد أشاد النائب محمد هببة بأداء المجلس القومي خلال اجتماعات جنيف وأثنى علي المشاركة الإيجابية التي ستنعكس بشكل إيجابي علي تطوير منظومة حقوق الإنسان في إطار الاستراتيجية الوطنية الجاري تنفيذها حاليا .

وأوضحت مشيرة خطاب أن مشاركة وفد المجلس القومي لحقوق الإنسان، بإعتباره مؤسسة وطنية مستقلة، جاءت ثرية ودارت حوارات موسعة مع طيف كبير من الخبراء الدوليين والمنظمات الدولية وممثلي المنظمات الإقليمية المهمة وعلي رأسها الإتحاد الأوروبي. وقالت أن المجلس القومي استعرض في جنيف ما تحقق من تقدم في "آلية مكتب الشكاوي" التابعة له، والتي يجري تطويرها حاليا في إطار برنامج تعاون مع الإتحاد الأوروبي. كما تطرق الدكتور محمود كارم نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان إلي طبيعة الاستفسارات والأسئلة التي توجه إلي مصر في تلك المحافل الدولية الرفيعة المستوي والتي تشمل كافة قضايا الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية في مصر. وتحدث السفير فهمي فايد الأمين العام للمجلس عن التطورات الأخيرة في عمل المجلس والتي تخدم رؤية الإرتقاء بأوضاع حقوق الإنسان في البلاد. كما أستعرض أعضاء المجلس الأستاذة سميرة لوقا، الدكتور إسماعيل عبد الرحمن، الأستاذ عبد الجواد أحمد، الدكتور محمد ممدوح، والأستاذ عزت إبراهيم جوانب مختلفة للمشاركة المصرية في الاجتماعات الأممية في جنيف. وقد دار حوار مطول بين أعضاء لجنة الشيوخ وأعضاء المجلس لمناقشة كافة جوانب المشاركة للخروج بتوصيات لكيفية تطوير الأداء في المرحلة القادمة.



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٣-١٥

اتحاد الجاليات المصرية في أوروبا يختار السفيرة مشيرة خطاب شخصية العام النسائية

أعلن اتحاد الجاليات المصرية في أوروبا برئاسة الأستاذ محمد الزفزاف عن إختيار السفيرة د. مشيرة خطاب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان شخصية العام النسائية للعام الحالي ٢٠٢٣، وذلك لدورها البارز في مجال حقوق الإنسان، وتوضيح الصورة الحقيقية عن أوضاع حقوق الإنسان في مصر في ظل التحديات الراهنة ومدى حرص مصر على المضي قدما لتحسين والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

وأضاف الاتحاد أنه تم اختيار السفيرة خطاب عن دورها الفاعل في الإهتمام بقضايا الطفولة والأمومة في مصر وجعلها محورا رئيسياً في التخطيط الوطني المصري. فيما أكد الاتحاد علي دورها الفاعل في النهوض بالمرأة وتوعيتها والدفاع عن قضاياها وتمكينها من دورها الريادي والذي بدى واضحا في مشاركتها في برنامج " المرأة في الخدمة العامة".

وقد أعربت السفيرة خطاب عن شكرها وتقديرها لهذا التكريم من اتحاد الجاليات المصرية مثمنا علي دورهم الفاعل في المساهمة في دعم التواصل مع المصريين بالخارج ووطنهم الأم بالداخل.



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٣-١٦

القومي لحقوق الإنسان والمفوضية السامية يعقدان دورة لرفع قدرات الصحفيين

في إطار التعاون بين المجلس القومي لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان لتعزيز الخطة التنفيذية للبرامج التدريبية، عُقدت دورة تدريبية تحت عنوان "دعم قدرات الصحفيين في تعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في التغطية الصحفية" على مدار ثلاث أيام بالقاهرة والتي استهدفت عدد من الصحفيين من داخل مصر.

وفي البدايه رحب السفير فهمي فايد أمين عام المجلس بوفد المفوضية مثنياً على الدور الفعال لها متطلعاً لتعزيز التعاون ليشمل فئات عديدة من المجتمع بما يمكنها من القيام بدورها، وذلك عبر العديد من الآليات وفي مقدمتها عقد الدورات التدريبية اللازمة لكافة فئات المجتمع والشرايح المجتمعية وخاصة الصحفية التي تستهدف ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان ونشر الوعي بها.

وأكد فايد أن التدريب هو عملية جوهرية تعمل من خلالها على خلق الكوادر واعدادها وتنمية مهاراتها في مجال حقوق الإنسان، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الاعلامية والصحفية، والتي تشكل أحد أعمدة الدولة الرئيسية فهي من أهم روافد المعرفة التي تؤثر في الرأي العام إيجاباً أو سلباً.

من جانبه. أعرب محمد النصور مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمفوضية السامية أن المجلس القومي لحقوق الإنسان من أوائل المؤسسات الوطنية التي أنشأت ويعد من المؤسسات الرائدة في المنطقة العربية الأمر الذي يجعل المفوضية حريصة على التعاون معه لترسيخ ونشر مفاهيم حقوق الإنسان، مشيراً إلى الأهمية الكبرى لدور النخبة الصحفية والتي تؤثر بشكل أساسي على القاريء والمجتمع والدولة بشكل عام، لذلك هناك اهتمام من المفوضية بأن تكون المواد



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

الصحفية مواكبة للتغيرات العديدة التي تشهدها مصر في إطار مجال حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة.

وشدد الدكتور إسماعيل عبد الرحمن عضو المجلس والمشرف على قطاع التدريب وبناء القدرات بالمجلس على المسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق الصحفيين لذا يجب ان يكونوا على دراية بكافة الأطر الحقوقية والتشريعية فهي جزء لا يتجزأ من محاولتنا لترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان





معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

٢٠٢٣-٠٣-٢٠

القومي لحقوق الإنسان وجامعة ٦ أكتوبر توقعان بروتوكول تعاون حول توعية الطلاب

في إطار حرص المجلس القومي لحقوق الإنسان على توعية الشباب الجامعي بحقوق الإنسان من أجل إعداد كوادر مؤهلة ومؤهلة بثقافة تعزيز واحترام حقوق الإنسان، وقّع المجلس برئاسة السفيرة مشيرة خطاب بروتوكول تعاون مع جامعة السادس من أكتوبر برئاسة الدكتور جمال سامي رئيس الجامعة.

وأعربت خطاب عن فخرها بالتعاون مع الجامعات، وخاصة الجامعات المصرية، في مجال التثقيف في ظل أهمية دور الشباب في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وقالت أن إطلاق الاستراتيجية جاذ نابعا من قناعات الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي منح أعلى درجة من الاهتمام والأولوية لحقوق الانسان، مؤكدة على مدى أهمية إدراك الشباب لحقوق الإنسان لهما من دور محورياً في نشر ثقافة حقوق الإنسان لأنهم يمثلون القيمة الأكثر حيوية وشجاعة في المجتمع.

كما أعرب الدكتور سامي عن أهمية تبادل الرؤى حول القضايا الاجتماعية المؤثرة في المجتمع والبحث عن أنسب الحلول لها من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع بشكل عام وبين الطلاب بشكل خاص واحترام الاختلاف والتعددية ومبادئ المواطنة وفق الدستور المصري والاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وركز اللقاء على تنمية ونشر الوعي لدى الطلاب والمجتمع بأهمية حقوق الإنسان في كافة المجالات وتثبيت فكرة المواطنة لدى الشباب التي تغرس الشعور بالانتماء إلى الوطن والمجتمع، بما يحمله من هوية تعكس ثقافته وتاريخه وهوموه .

كما أكد الأطراف على أهمية دور ومسيرة حقوق الإنسان وبناء القدرات المستمر في توفير الرعاية المتكاملة والتنمية والحماية الاجتماعية للمواطنين المستحقين دون تمييز.

ويستهدف التعاون بين المجلس القومي والجامعة الإسهام في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وعلى رأسها التوعية لدى الشباب الجامعي بحقوق الإنسان، وتبادل الخبراء والمتخصصين من أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان والأكاديميين بجامعة السادس من أكتوبر في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة والمدرجة لدى الطرفين، وتبني وتنفيذ برامج زيارات ميدانية دراسية لطلاب الجامعة بما يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة.



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

جاء توقيع البروتوكول بحضور السفير محمود كارم نائب رئيس المجلس والسفير فهمي فايد أمين عام المجلس والدكتور هشام تمران نائب رئيس الجامعة لشئون البيئة وعدد من أساتذة وعمداء الجامعة وطلاب الجامعة.

وعقد قيادات المجلس والجامعة لقاءً مفتوحاً حيث ناقش الطلاب مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعديد من قضايا حقوق الإنسان ومدى أهمية كل مادة. وقد أشادت السفيرة خطاب بوعي طلاب جامعة ٦ أكتوبر حيث وصفتهم بسفراء لحقوق الإنسان واعدة الطلاب بلقاءات أخرى في هذا الإطار .



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان



٢٠٢٣-٠٣-٢٧

وفد المجلس القومي لحقوق الإنسان يعقد سلسلة لقاءات بمحافظة الإسماعيلية

انطلاقاً من دور المجلس القومي لحقوق الإنسان في نشر وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتنفيذاً لخطة عمل المجلس، قام وفد المجلس بزيارة ميدانية لمحافظة الإسماعيلية، بهدف متابعة انفاذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

وقد استهل الوفد الزيارة بلقاء محافظ الإسماعيلية اللواء شريف فهمي بشارة،



معًا لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

وقد أعرب محافظ الإسماعيلية عن ترحيبه بوفد المجلس برئاسة السفيرة مشيرة خطاب، والدكتورة وفاء بينامين رئيسة اللجنة الاجتماعية، المحامية رابحة فتحي عضو المجلس والباحثين من الأمانة العامة للمجلس، مشيدا بمسيرة السفيرة خطاب في خدمة الوطن من خلال كافة المناصب التي تولتها عن وتقديره المجلس لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان .

أوضحت السفيرة مشيرة خطاب أن المجلس بتشكيله الحالي يولي أهمية كبرى بالزيارات الميدانية للمحافظات لسماع وجهات النظر والدور الهام للأجهزة التنفيذية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. وأضافت خطاب أنه تم الانتهاء من التقرير السنوي للمجلس وسوف يتم الإعلان عنه قريباً، .

وقد قدمت السفيرة خطاب شكرها للمحافظ علي دعم وحدة حقوق الإنسان بالمحافظة وقراره اليوم بدعم جميع المراكز و المدن والقرى بالمحافظة بعنصر مدرب للتواصل المباشر مع المواطنين وتلقي كافة التساؤلات والشكاوى المتعلقة بملف حقوق الإنسان.

كما أكدت "خطاب" على دعم المجلس لوحدة حقوق الإنسان بالمحافظة من خلال توفير التدريبات اللازمة بكيفية التعامل مع قضايا حقوق الإنسان والمواطنين والشكاوى، موضحة أن حقوق الإنسان على مستوى العالم تواجه الكثير من التحديات المتعددة والمتسارعة. حضر اللقاء المهندس أحمد عصام الدين نائب المحافظ والقيادات التنفيذية والشعبية وممثلين لل نقابات المهنية والعمالية.

وقد دارت مناقشات بين وفد المجلس وأعضاء مجلس النواب والقيادات التنفيذية وممثلي النقابات ومديري الإدارات المعنية بالمحافظة حول ضرورة التوعية والتدريب الجيد لكافة المواطنين وكذلك المتعاملين مع ملف حقوق الإنسان لضمان الفهم الجيد والتواصل الفعال لحقوق الإنسان. كما عقد لقاء مع عدد من طلاب جامعة قناة السويس، واتحاد طلاب المدارس وذلك بحضور الدكتور ناصر مندور رئيس جامعة قناة السويس والدكتور احمد موسى الرائد العام لاتحاد طلاب الجمهورية

واوضحت رئيسة المجلس إلى ان عقد مثل هذه اللقاءات يهدف إلي التوعية بحقوق الإنسان بين شباب الجامعات والمدارس المختلفة وإنفاذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، أنه سيتم اختيار سفراء لحقوق الإنسان من بين شباب الجامعات والمدارس لما يمثله الشباب من قوة فاعلة وركيزة في المجتمع .

وفي ختام هذه اللقاءات، كرم محافظ الإسماعيلية السفيرة مشيرة خطاب بمنحها درع المحافظة، وذلك تقديرًا لجهود المجلس المبذولة بمجال حقوق الإنسان.



معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

٢٠٢٣-٠٣-٢٧

القومي لحقوق الإنسان يربط بقرار "المركزي" بجواز فتح الأم حسابات مصرفية للأولاد القصر

يثمن المجلس القومي لحقوق الإنسان على قرار البنك المركزي المصري المتضمن جواز قيام الأم بفتح حسابات بأسماء أولادها القصر، أو ربط أوعية ادخارية بأسمائهم، وذلك وفقاً لما تقضي به المادة (٣) من قانون أحكام الولاية على المال الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢، وهذا في إطار جهود الدولة المستمرة لتيسير المعاملات المصرفية للمرأة، وإزالة كافة الصعوبات أو القيود التي قد تمنع المرأة من الحصول على الخدمات المصرفية بمختلف أنواعها،

وتؤكد لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمجلس القومي لحقوق الإنسان أن هذا القرار يدعم الحقوق التمكين الاقتصادي للمرأة، وتعزيز الشمول المالي، وذلك تحقيقاً لأهداف الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، ورؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين في الاستفادة من الخدمات المصرفية دون تمييز، وزيادة مساهمة المرأة في الناتج المحلي وتفعيل دورها الهام في المجتمع ككل.

ويأتى هذا القرار الصادر عن البنك المركزي على خلفية رصد اختلاف الممارسات المطبقة لدى بعض البنوك في هذا الصدد منها عدم أحقية الأم في فتح حسابات باسم أولادها القصر أو ربط أوعية ادخارية بأسمائهم، أو قصر تعاملات الأم على حسابات الهبة فقط.